

تأهيل الاقتصاد الجزائري لمرحلة ما بعد المحروقات: السياسات الاقتصادية البديلة Rehabilitation of the Algerian Economy for the Post-Hydrocarbon Era: Alternative Economic Policies



¹قنفود مرزاق ²عدنان براهيم

¹جامعة الجزائر 3

g-merzak@hotmail.com

²جامعة عمار ثلجي الأغواط ، الجزائر.

adnane.brahim@univ-alger3.dz

تاريخ الإرسال: 2025/10/01 تاريخ القبول: 2025/11/02

ملخص:

في ظل تصاعد المخاطر الناجمة عن نفاذ الموارد الطبيعية ونضوب مصادر الطاقة غير المتجددة مثل النفط والغاز، تواجه الجزائر تحديًا ملحًا يتطلب إعادة تقييم جذري لسياساتها الاقتصادية والتوجه نحو تنويع قاعدتها الإنتاجية. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل الآليات الكفيلة بتحقيق الانفتاح الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية ضمن إطار استراتيجية تركز على استغلال الموارد الثابتة والمتجددة، لا سيما من خلال تعزيز قطاع الخدمات، وتطوير القاعدة الصناعية والزراعية، فضلاً عن دعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة. تستخلص الدراسة ضرورة تبني الجزائر لمقاربة تنموية بديلة تعيد النظر في اعتمادها المفرط على استنزاف الثروة النفطية غير المتجددة، مع التركيز على القطاعات الإنتاجية البديلة لضمان استقرار الإيرادات المالية وتعديل الميزانية العامة. يهدف تفادي الانهيارات الدورية والمتكررة في أسعار المحروقات العالمية، التي تعيق قدرة الدولة على ضبط الاستقرار الاقتصادي وتنعكس سلباً على السلم الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: طاقات متجددة؛ بديل اقتصادي؛ ما بعد المحروقات؛ قطاع الخدمات؛ قاعدة إنتاجية.

Abstract:

Amid escalating risks stemming from the depletion of natural resources and the exhaustion of non-renewable energy sources such as oil and gas, Algeria faces an urgent challenge that necessitates a fundamental reassessment of its economic policies and a strategic shift toward diversifying its productive base. This study aims to analyze the mechanisms capable of achieving economic openness and diversification of the productive base within enhancement of the services sector, industrial and agricultural foreign direct investment. The study concludes that Algeria must adopt an alternative developmental approach that revisits its excessive dependence on the depletion of non-renewable oil wealth, focusing on productive sectors to ensure stability of fiscal revenues and general budget. avoiding recurrent collapses in global hydrocarbon prices, which undermine the state's capacity to maintain economic stability and social peace.

Key words: Renewable energy; economic alternative; Post-fuel; Services sector; Production base.

مقدمة:

منذ نيلها الاستقلال في عام 1962، تبنت الجزائر نموذجًا تنمويًا قائمًا على تدخل الدولة في الاقتصاد، مدفوعًا بعوائد الربيع النفطي. خلال عقد السبعينيات، وفي سياق الفورة النفطية الأولى، سعت الدولة الجزائرية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة عبر استراتيجية "الصناعات المُصنّعة" المستوحاة من نظريات التنمية القائمة على أقطاب النمو، والتي ارتكزت على التخطيط المركزي والتوجيه الممنهج للاقتصاد الوطني. غير أن هذا النموذج لم يُفضِ إلى بناء قاعدة إنتاجية مستقلة ومستدامة، بل عمّق من تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات، وعزّز من خصائص الدولة الريعية.

مع التحولات السياسية التي شهدتها البلاد في أوائل التسعينيات، والمتمثلة في التعددية الحزبية والانفتاح على اقتصاد السوق، لم تترافق هذه الإصلاحات مع تغيير جذري في البنية الاقتصادية للدولة. بل استمرت الهيمنة البنيوية للربيع البترولي، وهو ما حال دون تحقيق تنوع اقتصادي فعّال. فخلال العقود اللاحقة، فشلت الحكومات المتعاقبة في بناء اقتصاد إنتاجي حقيقي يتمتع بمرونة نسبية تجاه تقلبات أسعار الطاقة في الأسواق الدولية، مما أبقى الاقتصاد الوطني رهينة للظرفية الخارجية.

تشير البيانات الاقتصادية الراهنة إلى استمرار الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، حيث يساهم هذا القطاع بحوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل ما يقارب 98٪ من إجمالي الصادرات، ويؤمن أكثر من 70٪ من إيرادات الميزانية العامة للدولة. ويعكس هذا الوضع اختلالاً بنيوياً في نموذج التنمية، ويطرح إشكاليات جدية على مستوى الاستدامة المالية والاقتصادية. ففي ظل غياب تنوع اقتصادي فعلي، يؤدي أي اضطراب في الإنتاج أو التسويق أو الأسعار العالمية للنفط إلى صدمات مالية حادة، تتجلى في تراجع احتياطات النقد الأجنبي وتفاقم العجز في الميزانية العامة.

من هذا المنطلق، فإن الانتقال نحو نموذج اقتصادي منتج وغير ريعي يشكل ضرورة استراتيجية لضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدولة. ويتطلب ذلك إعادة صياغة عقد الدولة-المجتمع، وتعزيز مؤسسات الحوكمة الاقتصادية، ورفع كفاءة الدولة في توجيه الموارد نحو القطاعات المنتجة. كما يستلزم ذلك إصلاحات مؤسسية عميقة تُعزز من قدرة الدولة على الفعل الاقتصادي، خارج منطق التوزيع الريعي، بما يُعيد رسم العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس جديدة من الفعالية، والمساءلة، والشرعية الاقتصادية.

ويشهد الإنفاق العمومي في الجزائر مسارًا تصاعديًا يتجلى في التوسع المستمر في دعم المواد الاستهلاكية الأساسية، بما في ذلك دعم أسعار الوقود، وتمويل برامج السكن الاجتماعي الموجهة أساسًا للشرائح الاجتماعية ذات الدخل المحدود أو المتوسط، إضافة إلى تغطية زيادات الأجور في القطاع الحكومي وتحمل أعباء التوظيف في مؤسسات عمومية لا تساهم في خلق قيمة اقتصادية مضافة. ويُكرّس هذا النمط من الإنفاق طبيعة الاقتصاد الريعي ويُعمّق من اختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع، من خلال استمرار منطق التوزيع الريعي بدل التمكين الإنتاجي، ما يضعف من فعالية الحوكمة الاقتصادية ويؤثر سلبًا على استدامة المالية العامة.

في ظل هذه التحديات البنيوية، تبرز الحاجة الملحة إلى إعادة توجيه السياسات العامة نحو نماذج تنموية بديلة، قادرة على تعزيز خلق الثروة وتوظيف الموارد البشرية والمالية بكفاءة أعلى. ويستدعي هذا التحول تنمية القدرات المؤسساتية للدولة، وتفعيل أدوات الحوكمة الرشيدة، بما يساهم في بناء اقتصاد وطني قائم على الاعتماد الذاتي والتنوع الإنتاجي، ويعزز من مكانة الجزائر كفاعل إقليمي مؤثر في محيطها السياسي والاقتصادي.

بناءً على ما سبق تحاول هذه الورقة الاجابة عن الإشكالية الأساسية التالية: ما هي السبل الكفيلة بثمين مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر بما يضمن تنمية متجددة للاقتصاد الوطني؟ وبغرض الاجابة عن هذا الاشكال، فان فرضية البحث تتجه في سياق أن تنوع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني هو الضامن لنجاعة السياسات الاقتصادية الاصلاحية. وقد تم تنقسم هذه الورقة البحثية إلى محورين؛ يتضمن الأول القطاعات الانتاجية الكفيلة بتحقيق البديل الاقتصادي المستدام والثاني يتطرق إلى أهمية الطاقات المتجددة في تعويض القطاع الطاقى التقليدي.

المبحث الأول

تفعيل البديل الاقتصادي

يُعدّ بناء قاعدة إنتاجية متنوعة من الركائز الأساسية لتعزيز القدرة التكيفية للدولة تجاه متطلبات التنمية، وذلك من خلال ضمان توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع دون الاعتماد المفرط على الواردات، وبالتالي الحد من التبعية الاقتصادية للخارج. ويتطلب هذا المسار التنموي توظيفاً رشيداً لمختلف الموارد والإمكانات المحلية المتاحة ضمن رؤية استراتيجية متكاملة.

في هذا السياق، يُفهم التنوع الاقتصادي باعتباره عملية هيكلية تهدف إلى توسيع مصادر الدخل الوطني من خلال تعزيز مساهمة القطاعات الإنتاجية، سواء السلعية منها (كالزراعة والصناعة التحويلية) أو الخدمية (مثل النقل، السياحة، والخدمات المالية). ويُعد هذا المسار ضرورياً لتفادي المخاطر المرتبطة بالاعتماد على قطاع واحد أو مادة أولية بعينها، كما هو الحال في النموذج الاقتصادي الجزائري القائم على الربيع الطاقوي، والذي كرّس الهشاشة البنيوية في علاقة الدولة بالاقتصاد.

إن توسيع نطاق استغلال الموارد الوطنية والطاقات الإنتاجية الكامنة يُشكّل ركيزة استراتيجية لتحقيق تراكم القدرات الذاتية، وبناء أسس اقتصاد وطني مؤلّد للثروة. ويُمكن لهذا التوجه أن يُفضي إلى إعادة هيكلة السوق الداخلي لصالح الإنتاج المحلي، تمهيداً للانتقال إلى مرحلة تنوع الصادرات، وتقليص التبعية للطلب الخارجي. ويُعد هذا التحول في البنية الاقتصادية شرطاً لازماً لتجاوز محدوديات الدولة الريفية، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي ضمن منظور متكامل للتنمية المستدامة.

إن عملية إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي على أساس التنوع تشمل تطوير سلاسل إنتاجية في السلع الأساسية، والمواد المُصنّعة، والقطاعات الخدمية ذات القيمة المضافة، بما يُعزز من معدلات النمو الاقتصادي، ويُحقق الاكتفاء الذاتي، ويوسّع من فرص التوظيف. كما يُساهم في استقرار العائدات من

الصادرات على المدى المتوسط والبعيد، ويمنح الدولة هامشاً أكبر في ضبط سياساتها المالية والاقتصادية بشكل مستقل عن تقلبات الأسواق العالمية، خصوصاً أسواق الطاقة. وعليه، فإن الانتقال من اقتصاد ريعي أحادي إلى نموذج إنتاجي متنوع يُعدّ خطوة مركزية في مسار بناء دولة قوية ذات قدرة مؤسساتية عالية، تمتلك أدوات الحوكمة الاقتصادية الرشيدة، وتستند إلى عقد اجتماعي جديد يعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس من المشاركة، والمساءلة، والاستدامة.

المطلب الأول: بناء قاعدة اقتصادية

تمثل إعادة توجيه الموارد الأولية نحو القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية حجر الزاوية في أي استراتيجية تنموية تهدف إلى تنويع القاعدة الاقتصادية. ويقتضي هذا التوجه إحداث تحوّل بنيوي في كيفية استخدام الموارد الطبيعية، بما يضمن توظيفها في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، عوضاً عن توجيهها نحو القطاعات المرتبطة بالطلب الخارجي. وتُعد هذه المقاربة مدخلاً مهماً لإعادة هيكلة نمط التجارة الخارجية، وإعادة ترتيب أولويات تخصيص الموارد وفقاً لمبادئ الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وبما يعزز من قدرة الدولة على الاستجابة لحاجات المجتمع الملحة ضمن إطار عقد اجتماعي جديد.

وعلى الرغم مما تزخر به الجزائر من موارد طبيعية، وفي مقدّمها النفط والغاز، فإن الاستمرار في أنماط الاستخدام التقليدية لتلك الموارد أسهم في ترسيخ التبعية الاقتصادية للأسواق العالمية، بما يحدّ من قدرة الدولة على صياغة سياسات تنموية مستقلة. وضمن هذا السياق (الحسن عايشي، 2012)، إلى أن تقلص هذه التبعية يُعدّ خطوة حاسمة نحو تحقيق قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي، شرط أن يُرفق بإصلاحات مؤسسية تعيد تعريف وظائف الدولة الاقتصادية وتُعزز من قدرتها على التخطيط والإنتاج والتحكم في الموارد.

وتبرز تجربة الجزائر خلال عقد السبعينيات مثلاً على إمكان توجيه العوائد النفطية نحو أهداف التنمية الاقتصادية، من خلال تخصيص موارد الريع البترولي للاستثمار في البنية التحتية والمشاريع الإنتاجية بدلاً من الاستهلاك. كما شهدت تلك المرحلة محاولات لكسر هيمنة الشركات الأجنبية على قطاع الطاقة عبر إعادة تأميم الموارد الطبيعية، وتعديل الأطر القانونية المنظمة للملكيتها واستغلالها، بما يرسخ سيادة الدولة على ثرواتها.

إن التحكم السيادي في مختلف مراحل دورة الموارد الطاقوية؛ من الاستخراج إلى التصنيع، مروراً بالنقل والتوزيع، وصولاً إلى التسويق داخلياً وخارجياً، يُشكل شرطاً ضرورياً لتحقيق عوائد استراتيجية قابلة للتوظيف في مشاريع التنمية الوطنية. كما يمثل هذا التحكم أحد أعمدة تقوية قدرة الدولة على الفعل الاقتصادي، وإعادة تصميم نموذج الحوكمة الاقتصادية بما يتجاوز منطق الدولة الريعية، ويؤسس لاقتصاد إنتاجي مستدام مدفوع بمبادئ السيادة الاقتصادية، والعدالة التوزيعية، وفعالية المؤسسات.

الفرع الأول: السيطرة على الموارد الذاتية

تتضمن الموارد الطبيعية المتاحة، وبوجه خاص الموارد الاستخراجية، قيمة مضافة كامنة لا يمكن استغلالها إلا من خلال إدماجها في سلاسل إنتاج صناعية تؤدي إلى تحويلها إلى سلع نهائية أو نصف مصنعة. إن تصدير هذه الموارد في شكلها الخام لا يُفضي فقط إلى حرمان الاقتصاد الوطني من القيمة المضافة المتضمنة في تلك الموارد، بل يُعيد إنتاج نمط التبعية الاقتصادية عبر تحويل جزء معتبر من الثروة الوطنية لصالح الفاعلين الخارجيين، سواء كانوا شركات متعددة الجنسيات أو شركاء تجاريين في إطار التبادل غير المتكافئ.

ومن منظور الاقتصاد السياسي للتنمية، فإن الاقتصادات التي تعتمد على تصدير المواد الخام تُواجه عادةً قيودًا هيكلية مرتبطة بضعف تنوعها الاقتصادي، وقابليتها العالية للتقلبات الخارجية، ما يؤدي إلى إضعاف قدرة الدولة على تصميم سياسات تنمية مستقلة ومستقرة. كما أن السلع النهائية، بحكم تعدد استعمالها وقابلية توجيهها نحو أسواق متنوعة، تتمتع بمرونة أعلى في التسعير ضمن الأسواق الدولية، مقارنة بالمواد الأولية التي تخضع لتقلبات حادة في الطلب والأسعار.

لذلك، فإن التحكم الكامل في الموارد الطبيعية الوطنية، بما في ذلك مراحل استخراجها، تصنيعها، وتسويقها، يُمثل أحد الشروط الأساسية لتجاوز منطق الاقتصاد الريعي وتعزيز استقلال القرار الاقتصادي. وفي هذا السياق، تُعد إعادة توطئ سلاسل القيمة داخل الاقتصاد الوطني مسارًا ضروريًا لاستعادة السيطرة على الموارد، وتوجيهها نحو أهداف التنمية الشاملة. ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، تقتضي الضرورة اعتماد حزمة من الإجراءات والسياسات المترابطة، من أبرزها:

1. تصميم إطار قانوني ومؤسسي يُمكن الدولة من احتكار أو تنظيم المفاصل الحيوية لسلسلة إنتاج الموارد، مع ضمان الشفافية والمساءلة في إدارتها.
2. تحفيز الاستثمار في الصناعات التحويلية ذات العلاقة المباشرة بالموارد الاستخراجية، وتحديد الجدوى الاقتصادية لهذه الموارد (بيوتركاربوس، ص 264). من خلال توفير الحوافز المالية والضريبية، وتوجيه التمويل العمومي نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.
3. تعزيز القدرات التكنولوجية والبشرية لتمكين الاقتصاد الوطني من السيطرة على مراحل التصنيع المعقدة، وتجاوز الاعتماد على التكنولوجيا والخبرة الأجنبية.
4. تنويع الشركاء التجاريين والأسواق الخارجية بما يتيح التفاوض من موقع قوة، ويقلص من تبعية الاقتصاد الوطني لأسواق محدودة أو محتكرة.
5. خلق مناطق التبادل الحرة وتوسيع الممرات التجارية مع بلدان الجوار المنتجة للثروات والموارد الطبيعية الخام بهدف تنظيم زيادة حجم الإنتاج، والسيطرة على الأسعار وتقليل فروقاتها وذلك من خلال تسهيل المرور والتصدير والتبادل للشركات المحلية مع نظيرتها من المحيط الاقليمي.

المطلب الثاني: تعزيز القطاعات الاقتصادية المنتجة للثروة

تلعب القطاعات الاقتصادية دوراً محورياً في أية عملية تنموية يراد لها النجاح، إذ أنها تشكل مصدراً أساسياً لزيادة الناتج المحلي الخام وبنفس الوقت فرصة حقيقية لدعم قطاع الصادرات بعد تحقيق حاجة السوق الداخلي من سلع وخدمات؛ وضمن أهم هذه القطاعات نجد؛ التصنيع، قطاع الخدمات والصناعات الصغيرة والمتوسطة. وفيما يلي تفصيل لهذه العناصر.

الفرع الأول: القطاع الصناعي

يُعد التصنيع عملية استراتيجية معقدة تهدف إلى إعادة بناء البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني، من خلال توجيه جزء معتبر من الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية المتاحة نحو إنشاء قاعدة اقتصادية محلية تتميز بالتنوع، التماسك، والقدرة على التحديث التكنولوجي. وتكمن أهمية هذا المسار في كونه لا يقتصر على تطوير قطاع واحد فحسب، بل يمتد إلى إحداث تحولات بنيوية شاملة في مختلف القطاعات الإنتاجية، مما يسهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتحسين مؤشرات الرفاه الاجتماعي على المدى المتوسط والطويل.

وفي هذا الإطار، تحتل الصناعة التحويلية موقعاً محورياً ضمن استراتيجيات التصنيع، باعتبارها القطاع الأكثر قدرة على إحداث تحولات هيكلية في بنية الاقتصاد الوطني، بفضل طبيعتها التراكمية وقدرتها على تحفيز الروابط الخلفية والأمامية بين القطاعات المختلفة. ومن ثم، فإن تبني نموذج تنموي قائم على التصنيع يتطلب تحليلاً معمقاً لطبيعة الصناعات الممكن تطويرها، والتمييز بين الصناعات الهيكلية، الاستخراجية، الإنتاجية والاستهلاكية، وذلك في ضوء محددات استراتيجية تشمل:

1. حجم الموارد المالية المطلوبة.
2. مدى توفر المعارف التكنولوجية وإمكانية نقل التكنولوجيا.
3. خصائص السوق المحلية.
4. مدى قابلية المنتجات للتصدير واستيعابها في الأسواق الخارجية.
5. قدرة هذه الصناعات على مواجهة المنافسة الدولية.

إن تحقيق تنمية مستدامة قائمة على التصنيع كخيار استراتيجي يتطلب بالضرورة انتهاز سياسات تنموية تعتمد على التنوع الاقتصادي، وترتكز على مبدأ الاعتماد على الذات، بما يعكس تحولاً في عقد الدولة والمجتمع من التوزيع الريعي إلى المشاركة الإنتاجية. ويستوجب هذا التحول اعتماد سياسة توزيع متوازن للأنشطة الاقتصادية بين الصناعات التحويلية والاستهلاكية، نظراً لما تفرضه ديناميكيات التصنيع من ترابط وتكامل بين مختلف مكونات القاعدة الإنتاجية.

في هذا السياق، فإن اختيار الأنماط الصناعية المناسبة لا ينبغي أن يكون قراراً تقنياً فقط، بل هو في جوهره خيار سياسي-اقتصادي يرتبط بالإرادة السياسية، وفعالية المؤسسات. كما يرتبط نجاح هذه السياسات بمدى قدرة النظام السياسي على تبني رؤية اقتصادية طويلة المدى، تتجاوز المدى القصير

لمنطق التوزيع الريعي، وتنتقل نحو نموذج قائم على الإنتاج، التشغيل، والاندماج في الاقتصاد العالمي بشروط أكثر عدالة واستقلالية.

وفي سياق البحث عن بدائل مستدامة للنموذج الريعي، يُعدّ التصنيع أحد المرتكزات الأساسية لاستراتيجية التنويع الاقتصادي، شريطة أن يكون موجّهًا نحو بناء هيكل اقتصادي متنوع ومتكامل. إلى أن التصنيع الفعّال هو ذلك الذي يُسهم في إعادة تشكيل البنية الاقتصادية من خلال توسيع قاعدة الاستثمار، (رشيد، 1984، ص22). وتعزيز الأهمية النسبية للقطاع الصناعي داخل منظومة الإنتاج الوطني. ويتطلب ذلك تأسيس بنية صناعية مترابطة داخليًا، ومنسجمة مع بقية القطاعات الاقتصادية، لاسيما القطاع الزراعي، بما يضمن تلبية الحاجات الأساسية للسكان، ويُعيد توجيه النشاط الاقتصادي نحو الإنتاج الحقيقي.

إن التصنيع المنشود لا يقتصر على خلق قدرات إنتاجية عشوائية، بل يقوم على تصور استراتيجي يُحدد بدقة وظائف كل قطاع اقتصادي، وأنواع وكميات السلع الاستهلاكية والاستثمارية التي يتعين إنتاجها، بما يتلاءم مع القدرات الإنتاجية القائمة. كما يتطلب هذا المسار بناء قاعدة صناعية متكاملة ومترسخة في السوق الوطنية، تنطلق من تلبية الاحتياجات المحلية الفعلية، ما يفرض بدوره تحديد العلاقة مع الأسواق الخارجية من زاوية الأولويات التنموية، والتغيرات الهيكلية المفروضة بحكم منطق التطور الاقتصادي والاجتماعي.

في هذا السياق، تُظهر التجربة الجزائرية محدودية الاعتماد على آليات السوق وحدها في تحفيز النشاط الصناعي، خاصة في ظل ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واستمرار هشاشة البيئة المؤسسية المحلية. وفي ضوء هذا الواقع، تبرز أهمية استعادة الديناميكية الصناعية من خلال تحفيز القطاع الخاص الوطني، وإعادة تأهيل البنية الصناعية التي شهدت تراجعًا ملموسًا منذ تنفيذ برامج التكيف الهيكلي في أعقاب إعادة جدولة الدين الخارجي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. فرغم النتائج المالية الإيجابية الظاهرة لتلك الإصلاحات، مثل خفض التضخم وتقليص العجز العمومي وزيادة احتياطي الصرف، إلا أنها اقترنت بانكماش ملموس في الإنتاج الصناعي، وتراجع في قطاع البناء والإسكان، وتدهور في القوة الشرائية للمواطنين (بودهان، 2000، ص181).

وعليه، فإن الحفاظ على النسيج الصناعي الوطني وإعادة تنشيطه يمثلان تحديًا مركزيًا أمام صناع القرار. غير أن هذا التوجه لا يعني العودة إلى نماذج الاقتصاد الموجّه أو هيمنة القطاع العام كما في الحقبة الاشتراكية، بل يتطلب إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد ضمن نموذج "الدولة التنموية"، حيث يتجسد تدخل الدولة من خلال:

1- تحسين منظومة التجهيزات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية القائمة:

يُعدّ تحديث البنية التكنولوجية للمؤسسات الصناعية القائمة مدخلًا أساسيًا لتعزيز جودة المنتج الوطني ورفع قدرته التنافسية في مواجهة المنتجات المستوردة. ويُوفر السياق الجزائري، بفضل انخفاض نسبي في مستويات الأجور، ميزة تنافسية في تقليص تكاليف الإنتاج، مما يمكن استثماره ضمن سياسة صناعية

ذكية تركز على تطوير الجودة لا الكم فقط، وتستند إلى تقنيات إنتاج حديثة مدعومة بإطار مؤسسي فعال.

(2)- إعادة هيكلة الصناعات التحويلية من خلال تشجيع الخصخصة المدروسة:

لا يُنظر إلى الخصخصة كغاية في حد ذاتها، وإنما كوسيلة لإعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص في إطار تعزيز الكفاءة الاقتصادية. ويُعدّ تشجيع الخصخصة التدريجية والمشروطة في الصناعات التحويلية العمومية خيارًا استراتيجيًا، بشرط الحفاظ على الحد الأقصى الممكن من الوظائف الصناعية، بما يضمن استقرار العقد الاجتماعي القائم على التوزيع. كما ينبغي ربط هذا التوجه بسياسات واضحة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزيز الشراكة مع الفاعلين الدوليين، ضمن أطر تنظيمية تحمي السيادة الاقتصادية وتدعم نقل التكنولوجيا.

(3)- إعادة تأهيل القوة العاملة وتحويل تراكم الخبرات إلى قدرات إنتاجية وابتكارية:

يُمثل تطوير رأس المال البشري أحد المحاور الجوهرية لأي سياسة تنموية ناجحة. ومن ثم، فإن تأهيل اليد العاملة الصناعية لا ينبغي أن يقتصر على التدريب المهني التقليدي، بل يجب أن يُوجه نحو اكتساب المعارف التطبيقية والمهارات الذاتية التي تُعزز من قدرة العامل على الابتكار والمبادرة. كما أن الاستثمار في التعليم التقني، والربط بين البحث العلمي والصناعة، يُعدّ شرطًا لازمًا لرفع إنتاجية الفرد، وتعزيز الابتكار المحلي كرافعة أساسية لبناء اقتصاد المعرفة.

الفرع الثاني: قطاع الخدمات

شهد قطاع الخدمات خلال العقود الأخيرة تحولًا بنيويًا جعله أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، لا سيما في الدول الصناعية المتقدمة. وقد تجلّى هذا التحول في ارتفاع معدل العمالة ضمن هذا القطاع مقارنةً بالتراجع النسبي في التشغيل داخل القطاعات الإنتاجية التقليدية مثل الزراعة والصناعة. ويُعدّ هذا التطور مؤشرًا على انتقال الاقتصاد من مرحلة الإنتاج المادي إلى مرحلة الاقتصاد القائم على المعرفة والخدمات، في سياق ما يُعرف بالتحول الهيكلي الذي يصاحب عادةً مراحل متقدمة من التنمية. لقد رافق هذا التحول النوعي تزايد مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع حصته في التجارة الدولية، ما يعكس دوره المتصاعد في تكوين الثروة وتشكيل بنية الاقتصاد العالمي. ويمكن تفسير هذا التوسع بعدة عوامل مترابطة، من أبرزها:

1. ارتفاع مستويات الإشباع المادي في المجتمعات الصناعية، ما أدى إلى تحول الطلب من السلع الأساسية نحو خدمات مرتبطة بالرفاه الاجتماعي، مثل التعليم، الصحة، الترفيه، والتأمين.
2. توسع دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسات الاجتماعية والإنفاق العام، خصوصًا في ظل نماذج الدولة الرفاهية، حيث أصبحت الدولة فاعلاً رئيسيًا في إنتاج وتوزيع الخدمات العامة.

3. التقدم التكنولوجي السريع، الذي مكّن من تحسين كفاءة تقديم الخدمات، سواء من حيث الجودة أو التكلفة أو سرعة الوصول، خاصة في ظل الثورة الرقمية والتحول نحو الاقتصاد الرقمي.

إن فهم ديناميكيات قطاع الخدمات يُعد أمراً بالغ الأهمية في سياق تحليل الاقتصاد السياسي للتنمية، لا سيما في الدول النامية أو الريفية التي تسعى إلى إعادة هيكلة اقتصاداتها بعيداً عن الاعتماد الأحادي على الموارد الطبيعية. كما أن بروز قطاع الخدمات كمحور مركزي في النشاط الاقتصادي يفرض تحديات على القدرة المؤسسية للدولة، ويُعيد طرح إشكاليات متعلقة بفعالية الحوكمة، العدالة في التوزيع، وتكافؤ الفرص في الوصول إلى الخدمات الأساسية، ما يجعل هذا التحول ليس مجرد مسألة اقتصادية تقنية، بل مسألة سياسية بامتياز.

وللقطاع الخاص دور أساسي في قطاع الخدمات في الجزائر، حيث يُوظف نحو 63% من القوى العاملة الوطنية، وفقاً (algeriepatriotique,2018) ويتركز جزء كبير من هذا التوظيف في مجالات التجارة، الصحة، النقل، والخدمات الاجتماعية، مما يعكس أهمية هذا القطاع في هيكلة سوق العمل الوطني. من ناحية النمو الاقتصادي، شهد قطاع الخدمات في السنوات الأخيرة أداءً متزايداً ضمن القطاعات الاقتصادية غير المعتمدة على المحروقات، إذ يُتوقع أن يحقق معدل نمو يتراوح بين 4% و5% خلال بعض الفترات الزمنية، (algerieconfluences,2025) ويُبرز هذا النمو قدرة القطاع الخاص على المساهمة في تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الاقتصاد الريعي النفطي، ما يعزز من قدرة الدولة على إدارة التحول الاقتصادي ويُعيد تشكيل العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع عبر توفير فرص عمل وخدمات أفضل.

ومن أبرز التحديات التي يواجهها قطاع الخدمات في الجزائر نجد خمسة نقاط يمكن التطرق لها ضمن الآتي:

1. صغر حجم المؤسسات العاملة في القطاع: يغلب على المؤسسات في قطاع الخدمات الطابع الفردي أو صغر الحجم، حيث تتمثل غالبية هذه المنشآت في شركات صغيرة جداً ذات قدرة محدودة على الاستثمار والتوسع، مما يؤثر سلباً على قدرة القطاع الخاص في تحقيق نمو اقتصادي سريع ومستدام.
2. التبعية للقطاع العام والبيروقراطية التنظيمية: لا تزال المؤسسات الخاصة في قطاع الخدمات تعاني من تبعية كبيرة للقطاع العام، إضافة إلى تعقيدات تشريعية وبيروقراطية تشكل عائقاً أمام تحفيز نشاطها. يتطلب تعزيز الحوكمة الاقتصادية إصلاحات مؤسسية تهدف إلى تسريع الابتكار وزيادة قدرة القطاع الخاص على الاستجابة السريعة للمتغيرات الاقتصادية.
3. التأخر في الرقمنة واعتماد التكنولوجيا: بالرغم من بعض التطورات الملحوظة، فإن التحول إلى الخدمات الرقمية والتجارة الإلكترونية لا يزال متأخراً في العديد من المجالات، لا سيما في الدفع الإلكتروني وتوفير الدعم البنكي الملائم للنشاطات الاقتصادية الحرة. يُبرز هذا الأمر ضعفاً في استغلال الدولة لقدراتها التكنولوجية في تعزيز تنافسية القطاع الخاص.
4. فجوة المهارات والتدريب المهني: توجد فجوة كبيرة بين متطلبات سوق العمل، خصوصاً في مجالات الخدمات المتقدمة مثل تكنولوجيا المعلومات، التسويق الرقمي، والخدمات المالية الحديثة، وبين

المخرجات التعليمية والتدريبية الحالية. إن محدودية قدرة الدولة على بناء رأس المال البشري المناسب تشكل عامل تقييد هام أمام تطوير قطاع الخدمات.

5. صعوبات التمويل: تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم، بسبب اشتراطات معقدة وضمانات مالية مرتفعة، بالإضافة إلى أسعار فائدة عالية، مما يحد من قدرة هذه المؤسسات على النمو والتوسع، ويبرز الحاجة إلى تعزيز قدرة الدولة على تصميم آليات تمويل مرنة تراعي خصوصية هذه الفئة من المشاريع.

ويعكس النمو المتسارع لقطاع الخدمات المكانة البارزة التي بات يحتلها في البنية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وهو توجه من المتوقع أن يتسع ويزدهر مستقبلاً، مما يعكس دور القطاع كرافد أساسي في عملية التنمية الشاملة (طبابية، ص11). يتطلب تطوير قطاع الخدمات ضمن إطار استراتيجية تنوع القاعدة الإنتاجية إجراء تحولات هيكلية تهدف إلى زيادة الوزن النسبي للخدمات الإنتاجية والاجتماعية، نظراً للدور المحوري الذي يلعبه هذا القطاع في تعزيز قوى الإنتاج في القطاعات الأخرى.

يرتبط ذلك بفاعلية قطاع الخدمات في دعم تقدم القطاعات المادية التقليدية، مثل التصنيع والزراعة، من خلال قنوات تمويلية تتمثل في البنوك والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى دور ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشكل جزءاً جوهرياً من هذا القطاع. إن إدماج التقدم التقني في عوامل الإنتاج يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية والصناعية، ويتيح تحقيق قفزات نوعية في تطويرها. علاوة على ذلك، تُظهر العوائد الاستثمارية في قطاع الخدمات تفوقاً ملحوظاً على تلك التي تحققها الاستثمارات التقليدية في القطاعين الصناعي والزراعي.

وبذلك، يُعد قطاع الخدمات الأكثر ديناميكية من حيث مساهمته في النمو الاقتصادي، ويتوقف تطور القطاعات الاقتصادية الأخرى بشكل كبير على التطورات التي يشهدها هذا القطاع. وهذا يستدعي بالضرورة تعزيز الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كرافعة أساسية في عملية التحول التنموي، وهو ما يبرز أهمية بناء قدرة الدولة المؤسسية لتعزيز حوكمة القطاع ودعم التكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ضمن رؤية شاملة للتنمية الاقتصادية والسياسية.

الفرع الثالث: دعم الاستثمار الأجنبي

يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المحركات الديناميكية في مسار التنمية الاقتصادية، نظراً لدوره المحوري في تعزيز الطاقات الإنتاجية، وتوسيع قاعدة الدخل الوطني، وزيادة معدلات التشغيل، الأمر الذي يساهم في رفع القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وتكثيف معدلات النمو. وفي السياق الراهن، لم يعد مجرد تبني خطاب ترحيبي كافياً لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، بل أصبح من الضروري إرساء بيئة استثمارية مؤسسية تتسم بالشفافية والكفاءة، وتستند إلى منظومة مالية متطورة.

إن تحقيق ذلك يستدعي تحرير قطاع الخدمات المالية، وعلى وجه الخصوص تحديث النظام المصرفي ليكون قادراً على مواكبة حاجات المستثمرين من حيث تقديم أدوات تمويلية فعّالة وخدمات مصرفية متقدمة ترافق مختلف مراحل المشروع الاستثماري. كما يتطلب الأمر مراجعة شاملة للإطار التشريعي

والتنظيمي الحاكم لأنشطة الاستثمار، بما في ذلك إزالة القيود البيروقراطية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتقديم حوافز اقتصادية مدروسة توازن بين مصلحة الدولة والمستثمر، بما يضمن جذب رؤوس الأموال التي تسعى إلى الربحية المستدامة، وليس تلك التي تتعثر في بيئة تفتقر إلى الوضوح المؤسسي والاستقرار التنظيمي.

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى تعزيز قدرة الدولة على إدارة بيئة الاستثمار ضمن رؤية متكاملة للإصلاح المؤسسي، بما يرسّخ مبادئ الحوكمة الرشيدة ويعيد تشكيل العلاقة بين الدولة والفاعلين الاقتصاديين، ضمن إطار جديد للعقد الاجتماعي الاقتصادي الذي يُعيد الاعتبار لدور القطاع الخاص كفاعل أساسي في التنمية، دون الإخلال بدور الدولة كمنسّق ومراقب للعدالة والكفاءة.

ولا تقتصر وظيفة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على استغلال وفورات الحجم الناتجة عن اتساع السوق وتربط الفعاليات الاقتصادية، بل تتعداها إلى تلبية الاحتياجات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية من السلع والخدمات، بما يعزز التشابك البنوي داخل الاقتصاد الوطني. ويُعد تدفق هذه الاستثمارات مؤشراً مهماً على مدى اندماج الدولة في الاقتصاد العالمي، كما أنها تمثل قناة أساسية لنقل التكنولوجيا، والخبرات الإدارية المتقدمة، والانفتاح على الأسواق الخارجية، وهو ما يساهم في رفع معدلات الإنتاج، وزيادة حجم الصادرات، وتنويع قاعدة النشاط الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول التي تفتقر إلى قاعدة صناعية قادرة على إنتاج السلع الرأسمالية، مثل الجزائر، غالباً ما تعتمد على استيراد هذه السلع من الدول الصناعية المتقدمة. ويتربط على ذلك تعرض قدرة الدولة الاستيرادية للتذبذب تبعاً لتقلبات عائداتها من الصادرات، ما ينعكس بدوره على حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة، ويُفضي إلى اختلالات اقتصادية ذات آثار طويلة المدى على استقرار الاقتصاد الكلي.

وفي السياق الجزائري، ورغم أن تقلبات الاقتصاد العالمي لا تظهر بشكل فوري في المؤشرات الكلية بفضل العائدات الربعية من الموارد الطبيعية ولا سيما المحروقات، إلا أن هذه الدينامية لا تمثل ضماناً دائمة للاستقرار الاقتصادي. فالعملية الاستثمارية لا يمكن تقييمها بناءً على مؤشرات كمية فقط، بل تتطلب توفر بيئة مؤسسية ملائمة، ومناخ استثماري فعّال يضمن استمرارية تدفقات الاستثمار، ويعزز ثقة الفاعلين الاقتصاديين، المحليين والدوليين.

إن نجاح هذه المقاربة يمر عبر إصلاحات عميقة في البنية التشريعية والإدارية، بما يُساهم في تحسين قدرة الدولة على تنظيم النشاط الاقتصادي ضمن إطار من الحوكمة الرشيدة، وتعزيز التكامل القطاعي، وتحقيق التحول التدريجي نحو اقتصاد إنتاجي متنوع، قادر على تقليص الاعتماد البنوي على الريع الطاقوي، وترسيخ عقد اجتماعي اقتصادي يقوم على مبدأ المساهمة المتبادلة بين الدولة والمجتمع.

في ظل التزايد المتسارع في مستويات الاعتماد المتبادل داخل بنية الاقتصاد العالمي، أضحت من غير الممكن الحديث عن صناعة وطنية متكاملة بالمعنى التقليدي، إذ أصبحت الاقتصادات الوطنية جزءاً من شبكات إنتاج عابرة للحدود. ويتربط على ذلك ضرورة توسيع نطاق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر،

باعتباره أداة استراتيجية لإنشاء جهاز إنتاجي متكامل مندمج في المنظومة الاقتصادية العالمية (خالد، 1988، ص154). وتسهم هذه الاستثمارات في تعزيز قاعدة الموارد الإنتاجية للدولة المستقبلية، وفي إعادة هيكلة اقتصادها لزيادة كفاءته وتنافسيته، فضلاً عن توسيع وتنويع أسواق منتجاته. وبالإضافة إلى تدعيم القاعدة المادية للإنتاج، يُفترض أن تُوفر الاستثمارات الأجنبية المباشرة مجموعة من المنافع غير المادية للبلدان المضيفة، من بينها رأس المال المالي، والتكنولوجيا المتقدمة، والمعرفة الإدارية والتقنية، فضلاً عن المهارات التسويقية. وتُعد هذه العناصر حيوية في دعم عمليات التحول الهيكلي، ولا سيما في الاقتصادات الريعية أو تلك التي تسعى إلى الخروج من الاعتماد الأحادي على قطاع واحد كالطاقة أو الزراعة.

لذلك، فإن جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها نحو الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة، خصوصاً في القطاعات الإنتاجية، يتطلب توفّر بيئة مؤسسية وتنظيمية قائمة على معايير واضحة وفعّالة. وتشمل هذه المعايير ما يلي:

1. انتقاء الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أساس النوعية وليس الحجم: يجب أن تكون المعايير الأساسية لقبول الاستثمارات الأجنبية قائمة على قدرتها على تحقيق قيمة مضافة مستدامة للاقتصاد الوطني، من خلال نقل التكنولوجيا، وتطوير المهارات، وخلق فرص العمل، وليس مجرد حجم رأس المال المستثمر أو عدد المشاريع المعلن عنها.
 2. ربط تراخيص الاستثمار بمدى الالتزام بنقل التكنولوجيا والخبرة: ينبغي أن يُشترط على المستثمرين الأجانب تقديم مساهمات فعلية في مجالات التكوين المهني، نقل المعرفة التقنية، والإدارة الحديثة، بما يضمن تحول الاقتصاد المحلي من حالة التبعية التقنية إلى دينامية إنتاجية قائمة على التعلم التراكمي والابتكار.
 3. حماية السوق الوطني من الهيمنة الأجنبية عبر دعم الإنتاج المحلي: يتطلب دمج الاستثمارات الأجنبية ضمن النسيج الاقتصادي الوطني عدم السماح بتوسع الشبكات الأجنبية على حساب المنتجين المحليين، وذلك من خلال سياسات تحفيزية موجّهة للقطاعات السلعية الوطنية، وبناء قاعدة إنتاجية مادية متماسكة قادرة على المنافسة.
 4. ضمان عدم مزاحمة رأس المال الأجنبي لرأس المال المحلي في القطاعات الحيوية: تفرض اعتبارات السيادة الاقتصادية والأمن القومي ضرورة استثناء بعض القطاعات الاستراتيجية—مثل الطاقة، الأمن، والبنية التحتية السيادية—من المنافسة المباشرة بين رأس المال الأجنبي والمحلي، أو إخضاعها لشركات منظمة تضمن الحفاظ على القرار الاقتصادي الوطني.
- وتشير الدراسات الحديثة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن الاستقرار السياسي يُعد العامل الحاسم والأكثر تأثيراً في جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية. ويتجاوز هذا المحدد، من حيث الأهمية، العديد من الحوافز التقليدية التي غالباً ما تُقدّم للمستثمرين، مثل انخفاض تكلفة اليد العاملة، وتوفر العقارات بأسعار رمزية، أو الامتيازات المالية والإدارية الشكلية.

ويُفسر ذلك بأن المستثمرين الأجانب يُولون أولوية قصوى لتوقعات الاستقرار على المدى الطويل، نظراً لما ينطوي عليه الاستثمار من التزامات رأسمالية وتقنية يصعب تسهيلها بسرعة، ما يجعلهم أكثر حساسية تجاه المخاطر السياسية والمؤسسية، بما في ذلك تقلب السياسات، ضعف الحوكمة، غياب الشفافية، أو هشاشة الإطار القانوني.

رغم اعتماد الجزائر سلسلة من التدابير التحفيزية ذات الطابع الضريبي والمالي لتشجيع الاستثمار، وتكليف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، التي خلفت الوكالة الوطنية لترقية وضمان الاستثمار (APSI) بمهام الإشراف على هذه العملية، إلا أن السوق الجزائرية لا تزال تُصنّف من قبل المستثمرين الأجانب ضمن البيئات عالية المخاطر. ويعود ذلك إلى جملة من العوامل البنيوية، أبرزها ضعف الشفافية، هشاشة الإطار المؤسسي، وتعقيد الإجراءات الإدارية التي تُثقل كاهل المستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء.

وتُظهر تجارب السنوات الماضية أن تلك الحوافز لم تكن كافية لتجاوز التردد المستمر لدى الفاعلين الاقتصاديين الأجانب في دخول السوق الجزائرية. ويرتبط هذا التردد أيضاً بغياب المعلومات الدقيقة حول خصائص السوق المحلية، وعدم وضوح السياسات الاقتصادية، فضلاً عن البيروقراطية المتجذرة في أجهزة الدولة، والتي تمثل إحدى أبرز ملامح ضعف قدرة الدولة على صياغة وتنفيذ سياسات اقتصادية فعّالة.

وفي المقابل، يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم روافد التمويل غير المديوني للتنمية الاقتصادية، إذ لا يترتب عليه التزامات ديون خارجية، ولا ينطوي على مخاطر سوء استخدام الموارد أو الهدر الناتج عن التسيير الريعي. إضافة إلى ذلك، يُسهم هذا النوع من الاستثمار بشكل مباشر في خلق مناصب الشغل وتعزيز الكفاءة الإنتاجية، كما يُحدث تأثيرات غير مباشرة في تنشيط القطاعات الاقتصادية المحلية، على غرار التعليم، السياحة، الخدمات البنكية، والرعاية الصحية، من خلال رفع مستويات الطلب والاندماج القطاعي. كما يؤدي إلى نقل التكنولوجيا والمعرفة الإدارية الحديثة، وهو ما بدأت ملامحه تظهر مع تطور البنية التحتية الرقمية في الجزائر، خاصة في مجالات الاتصال والمعلومات، بعد دخول شركات متعددة الجنسيات إلى السوق الوطنية.

علاوة على ذلك، فإن تعزيز النفاذ إلى الأسواق العالمية يمثل جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية تعظيم عوائد الاستثمار. ويتطلب هذا الانفتاح دعم تنافسية المؤسسات الوطنية، العامة منها والخاصة، وتمكينها من مواجهة المنافسة الخارجية. ويُعد توجّه بعض الشركات الوطنية الكبرى نحو الاستثمار الخارجي – مثل سوناطراك، المؤسسة الوطنية للملاحة، أو الخطوط الجوية الجزائرية – خطوة استراتيجية في هذا الاتجاه. كما يُفترض أن يحظى القطاع الخاص المحلي والمستثمرون الجزائريون بدعم مشابه، بغرض بناء قاعدة اقتصادية وطنية قادرة على المنافسة الإقليمية والدولية.

وفي هذا المجال يقول "كيغان" أحد الخبراء الأمريكيين: (حمزة، ص27) "يجب الاستفادة من الفرص المتاحة من أجل النمو والبقاء، لأنهما السببان الرئيسيان اللذان يدفعان بالمؤسسات للوصول إلى العالمية، وأن

أية مؤسسة تهمل التوسع على المستوى الدولي، تخاطر بفقدانها لسوقها الوطنية، لأنها ستزاح بسهولة من طرف منافسين خارجيين أقوياء".

المبحث الثاني

الاهتمام بالطاقات المتجددة

تعتمد السياسة الطاقوية على رؤية استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى استبدال جزء من الطاقة التقليدية القائمة على المواد الأحفورية بمصادر متجددة لا تنضب. من بين هذه المصادر، تحتل الطاقة الشمسية مكانة محورية، نظراً لإمكاناتها الكبيرة المنطلقة من موقع الجزائر في حزام الصحراء الكبرى، مما يُمكنها من الاستفادة من ضوء الشمس لأكثر من 3000 ساعة سنوياً تقريباً. ويتجسّد هذا الاستغلال في تحويل ضوء الشمس إلى طاقة حرارية شمسية Solaire thermique أو إلى طاقة ضوئية-كهربائية Solaire photovoltaïque. وعلى الرغم من أن الجزائر أنشأت أول معهد للطاقة الشمسية، والذي كان تحت إشراف جامعة الجزائر حتى عام 1972، فإن التقدّم في هذا المجال ظل محدوداً على مدى عقود. إحدى التجارب المبكرة تتعلق بإطلاق قرية تعمل بالكامل بالطاقة الشمسية في الجنوب الجزائري عام 1998 بطاقة إنتاجية بلغت نحو 30.7 ألف كيلوواط وفقاً لدراسة لشركة سونلغاز (سونلغاز، ص 21). ثم شهد الإنتاج نمواً بحلول عام 2002 ليصل إلى 725.5 ألف كيلوواط، مغطياً احتياجات نحو ألف مسكن في عشرين قرية صغيرة جنوب البلاد.

إلى جانب الإمكانيات الهائلة التي توفرها الطاقة الشمسية ضمن إطار التحول نحو مصادر الطاقة المستدامة، تتيح البنية الجيولوجية للجزائر فرصاً واعدة لتطوير برنامج وطني للطاقة النووية، خاصة في ظل تنامي الاهتمام العالمي بما يُعرف بـ"الطاقات النظيفة" ودورها في تحقيق التحول الطاقوي وتعزيز السيادة الطاقوية.

ورغم غياب تقييم وطني شامل لاحتياطات البلاد من خامات اليورانيوم، تشير التقديرات الجيولوجية السابقة إلى وجود توضعات هامة لليورانيوم ضمن الطبقات العرقية والرملية في منطقة الطاسيلي، القريبة من محيط كتلة الرقيبات الموريتانية، وكذلك في منطقة الهقار. وتُقدّر بكميات "معقولة التأكد" بحوالي 28,000 طن (مصطفى، 1983، ص 99)، بالإضافة إلى احتياطات محتملة تقدر بـ 5,490 طن. وتُعد هذه المعطيات مؤشراً أولياً على قابلية الجزائر لتطوير قاعدة نووية مدنية ذات طابع استراتيجي.

وفي هذا السياق، يجدر التذكير بامتلاك الجزائر لمفاعلين نوويين لأغراض البحث العلمي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وهما مفاعل "درارية" ومفاعل "عين وسارة"، واللذان يمثلان نواة لبناء قدرات وطنية في التكنولوجيا النووية، وإن كانت محدودة حالياً من حيث المردودية الاقتصادية أو الانتشار التقني.

وعلاوة على ذلك، لا تزال بعض مصادر الطاقة البديلة غير مستغلة بشكل كافٍ بسبب غياب الإرادة السياسية الفعالة، وضعف التنسيق المؤسسي، ومحدودية الاستثمار في البحث والتطوير، ومن أبرزها

طاقة الرياح التي تتطلب جهوداً بحثية وهندسية لتحديد المواقع ذات الجدارة الاقتصادية، فضلاً عن الطاقة الجوفية الحرارية، حيث تشير البيانات الرسمية إلى وجود ما يقارب 200 نبع حراري موزع على عدة مناطق في البلاد، يمكن أن تُشكّل ركيزة لاستثمارات مستقبلية في الطاقات المتجددة منخفضة الانبعاثات.

إن تفعيل هذه البدائل الطاقوية يقتضي إعادة هيكلة السياسة الطاقوية الوطنية، ليس فقط من خلال تنوع مصادر الطاقة، بل أيضاً من خلال تعزيز قدرة الدولة على تصميم سياسات فعالة ومستقرة، وتنمية قاعدة علمية وتقنية قادرة على ترجمة الخيارات الاستراتيجية إلى نتائج ملموسة، ضمن نموذج تنموي جديد أكثر استدامة وتحرراً من الارتهاق لمنطق الربح.

المطلب الأول: أهمية استثمار الطاقة المتجددة

إن الأهمية التي يمكن أن تترتب عن التوجه نحو هذه الطاقات المتجددة التي لا تعرف الزوال متعددة الجوانب، بحيث يمكن التطرق إلى بعض منها ضمن مايلي من العناصر:

تقتضي إعادة هيكلة السياسة الطاقوية في الجزائر تبني مقاربة تنموية مستدامة تستند إلى مبادئ التنوع الاقتصادي، وتحقيق الأمن الطاقوي بعيد المدى، وتقليص التبعية التاريخية لمداخل الربيع النفطي. وفي هذا السياق، يمكن تحديد أربعة محاور استراتيجية ذات أولوية لتعزيز التحول نحو نموذج طاقوي بديل:

1. تعويض تدريجي للطاقة الأحفورية بمصادر متجددة منخفضة الانبعاثات:

تُعد هذه الخطوة مركزية في إطار مقاربة التحول الطاقوي، خاصة في ظل محدودية الاحتياطات الوطنية من المحروقات التقليدية، والتنامي المتوقع في الطلب الداخلي على الطاقة نتيجة التغيرات الديمغرافية ومتطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي. وعليه، فإن تعويض فجوة نضوب الموارد البترولية عبر استغلال مصادر مستدامة للطاقة، يمثل أداة لتقوية قدرة الدولة على إدارة الموارد الناضبة وإطالة عمرها الاقتصادي ضمن تصور طويل الأجل للحكومة الرشيدة للثروات الطبيعية.

2. تفعيل الأطر القانونية والتنظيمية المرتبطة بالحوكمة البيئية:

إن استمرار دعم أسعار الطاقة الأحفورية دون ربطها بالتكلفة البيئية الحقيقية يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الهدر وتزايد انبعاثات الغازات الملوثة للجو. وبالتالي، يتعين على الدولة تبني تشريعات صارمة تحد من التلوث الهوائي وتضمن الانتقال التدريجي نحو نموذج اقتصادي منخفض الكربون، تماشياً مع المعايير البيئية العالمية واتفاقيات المناخ الدولية (رومانو، ص34). وتُعد هذه الخطوة عنصراً حاسماً في تعزيز شرعية الدولة البيئية وتوسيع قاعدة قبولها الاجتماعي.

3. تقييم الإمكانيات الوطنية من مصادر الطاقة البديلة وتعظيم ربحيتها:

يشمل ذلك إجراء دراسات تقنية واقتصادية دقيقة حول استغلال الطاقة الشمسية، بالنظر إلى الموقع الجغرافي المميز للجزائر ضمن الحزام الشمسي، إضافة إلى إمكانيات استغلال خامات اليورانيوم في الجنوب كخيار طويل الأمد لتوليد الطاقة النووية المدنية. ويمثل هذا التوجه أحد دعائم بناء قاعدة إنتاجية متكاملة للطاقة النظيفة، وتوسيع الحيز الصناعي المرتبط بها بما يعزز القيمة المضافة المحلية.

4. تعزيز الشراكة مع الأطراف متعددة الأطراف لتحقيق الاستدامة الطاقوية:

يتطلب التحول الطاقوي تنسيقاً وثيقاً مع برامج الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة والبيئة، من أجل تعبئة الموارد المالية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات البشرية. كما أن هذا الانخراط الدولي يساهم في ترسيخ المشروعات التقنية والحوكمة متعددة المستويات في إدارة ملف الطاقة، ويعزز من قدرة الدولة على تأمين حاجياتها الطاقوية في المدى المتوسط والبعيد، بعيداً عن الارتهان الهيكلي لعائدات المحروقات.

خاتمة:

يُستخلص مما سبق أن التحول نحو مرحلة ما بعد المحروقات لم يعد خياراً سياسياً يمكن تأجيله، بل أصبح شرطاً بنوياً لاستقرار المنظومة الاقتصادية في الجزائر، وضمان قدرتها على التكيف مع متغيرات النظام الاقتصادي العالمي. فقد أثبتت التحولات المتسارعة في أسواق الطاقة الدولية، التي باتت شديدة الحساسية للتقلبات الجيوسياسية، أن الاعتماد المفرط على الموارد النفطية يُعد مصدراً للارتهان الاقتصادي، ويقلص من قدرة الدولة على بناء نموذج تنموي مستدام.

أما بخصوص الفرضية المطروحة في الدراسة، فإنه قد تم تأكيدها بناءً على أمثلة سياسة اصلاحية يمكن للاقتصاد الوطني أن ينحوها تتمثل في التوجه الفوري نحو فك الارتباط مع الاستخراج المكثف للثروات الباطنية وبيعها خام، وبدلاً عن ذلك فإنه يتوجب إعادة تثمينها وتوجيهها إلى الصناعات التحويلية أو القطاعات الرافدة للتنمية.

وفي ظل نزوب تدريجي للثروات الأحفورية، وتزايد الضغوط البيئية الناجمة عن التغير المناخي، تفرض المرحلة الراهنة على الدول النامية. لا سيما الريفية منها. إعادة صياغة سياساتها الطاقوية، والانتقال نحو نموذج تنموي جديد يُراكم رأس المال البشري والتكنولوجي، ويعزز الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة. وهذا التحول يشكل من جهة تحدياً مؤسسياً، بالنظر إلى حجم الإصلاحات المطلوبة في بنية الدولة الريفية، ومن جهة أخرى، فرصة استراتيجية لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني على أسس التنوع والكفاءة والاستدامة.

إن إعادة تعريف مفهوم النمو الاقتصادي في هذا السياق لم يعد يرتبط فقط بمستويات إنتاج النفط أو الغاز، وإنما بمدى قدرة الدولة على تحويل عائدات الموارد الناضبة إلى استثمارات إنتاجية مستدامة ترفع من الناتج المحلي الإجمالي وتزيد من قدرات الاقتصاد على الصمود والتكيف. وعليه، فإن نجاح هذا التحول مرهون بتوافر رؤية استراتيجية متكاملة، وإرادة سياسية قوية، وإصلاحات مؤسسية تُعزز من قدرة الدولة على التخطيط، والتنفيذ، والمساءلة في مجال الحوكمة الاقتصادية والطاقوية.

بالتالي لم تعد مرحلة ما بعد المحروقات في الجزائر خياراً استشرافياً بعيد الأمد، بل تحولت إلى ضرورة ملحة تفرضها المتغيرات الاقتصادية والبيئية الراهنة، إلى جانب التوجهات الدولية المتزايدة نحو اقتصاد تفاعلي يعتمد على التصنيع وتوسيع دور قطاع الخدمات. لقد كشف الاعتماد الهيكلي المفرط على عائدات النفط، الذي شكّل لفترة طويلة العمود الفقري للنظام الاقتصادي الجزائري، عن هشاشة

البنية الاقتصادية الوطنية في مواجهة الصدمات الخارجية، لا سيما خلال فترات الانخفاض الحاد في أسعار النفط التي شهدها الاقتصاد الوطني في السنوات الماضية.

ويمثل دخول الجزائر في مرحلة ما بعد المحروقات تحدياً يتطلب إعادة تأسيس جذرية للنموذج التنموي السائد، من خلال تنفيذ إصلاحات هيكلية شاملة تستهدف تنويع القاعدة الاقتصادية وتقوية القطاعات الإنتاجية غير النفطية، ولا سيما قطاع الصناعة وقطاع الخدمات. ويتوجب على هذه العملية إتاحة المجال لتعزيز تدفقات العملة الأجنبية ونقل التكنولوجيا عبر تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يعزز من قدرات الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني ضمن إطار سياسة تنموية متكاملة.

إضافة إلى ذلك، تكتسب منظومة البحث العلمي والابتكار أهمية استراتيجية مركزية لأي تحول اقتصادي مستدام، خاصة في سياق تعزيز قدرة الدولة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية الدولية وتحقيق تنمية مستدامة. كما يستوجب الاستثمار المكثف في الطاقات المتجددة، خصوصاً الطاقة الشمسية وطاقات الرياح التي تزخر بها الجزائر، استغلال الإمكانيات الطبيعية غير المستثمرة بشكل كافٍ، بما يدعم جهود الدولة في التنويع الاقتصادي ويعزز من قدرتها على مواجهة تحديات التحولات المناخية وتراجع الاعتماد على الموارد الأحفورية.

في ضوء الأهمية المتنامية للطاقات المتجددة، باتت هذه المصادر تمثل ضماناً حيوياً للأمن الطاقوي المستقبلي، إلى جانب كونها رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة وتنويع مصادر الدخل الوطني. تمتلك الجزائر إمكانيات استراتيجية هائلة في مجال الطاقات المتجددة، لا سيما الطاقة الشمسية، حيث تُصنّف ضمن الدول الأكثر غنى بالإشعاع الشمسي، إلى جانب قدرات ملحوظة في مجالات الطاقة الريحية، والحرارية الأرضية، والكتلة الحيوية. غير أن هذه الموارد لم تستثمر بعد بشكل كافٍ، ما يستدعي صياغة استراتيجية وطنية متكاملة وواضحة الأهداف، مدعومة بإرادة سياسية راسخة، بهدف تسريع وتيرة التحول الطاقوي وتعزيز القدرة المؤسسية للدولة على إدارة هذا الانتقال ضمن إطار التنمية المستدامة والسياسات الاقتصادية الفاعلة.

قائمة المصادر والمراجع:

- أحمد الشربيني، (2005)، عالم بعد كيوتو: خارطة طريق بيئية لإنقاذ كوكبنا، الكويت، مجلة العربي، العدد 559.
- بيوتركاربوس، (2012) ترجمة صالح ياسر، التغيرات الهيكلية والتنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 12، العدد الأول.
- الحسن عاشي، (2012) هل تتجنبّ الجزائر الربيع العربي؟، بيروت، مركز كارنيغي للشرق الأوسط.
- دوناتو رومانو، (2003)، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، دمشق، المركز الوطني للسياسات الزراعية.
- رشيد عبد الوهاب، (1984) التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية المالية، معهد الانماء العربي.
- بودهان، (2012)، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، الجزائر، دار الملكية للطباعة والإعلان والنشر والتوزيع.
- خالد حسين، (1988)، الزراعة والصناعة والعمل العربي المشترك، الكويت، دار الشباب للنشر والتوزيع.

- طبائية سليمة ولرباع الهادي، (2008)، التنوع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 07 جامعة سطيف.
- عدنان مصطفى، (1983)، الطاقة النووية العربية: عامل بقاء جديد، بيروت لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 1.
- عيسى مقلید، (2012)، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة .

- B.burgenmeier, Economidu développement durable, Imp. Debeok, Bruxelles2004,p22.
- Hamza belaid: revue naftal news. Avril 2003. p. 27.
- redaction team, algerieconfluences,(2025),Quatre piliers de la relance: Services, agriculture, BTP et énergie boostent le PIB hors hydrocarbures, aout 2025, Browsing time:20.09.2025.
- redaction team,algeriepatriotique,(2018), emploi : 63% des travailleurs activent dans le secteur privé en Algérie, 29 juillet 2018, Browsing time:20.09.2025.
- Sonelgaz, Rapport de Sonelgaz, Journée d'études sur les énergies renouvelables, Merrakech, 21/09/2002, p 21.